

قرار مشترك لوزير العدل ووزير الاقتصاد والمالية
رقم 2619.10 بتحديد شكل كناش التصاريح المنصوص عليه في المادة
17 من القانون رقم 16.03 المتعلق بخطة العدالة

قرار مشترك لوزير العدل ووزير الاقتصاد والمالية**رقم 2619.10 صادر في 15 من شوال 1431 (24 سبتمبر 2010)****بتحديد شكل كناش التصاريح المنصوص عليه في المادة 17 من القانون****رقم 16.03 المتعلق بخطة العدالة،**

وزير العدل،

ووزير الاقتصاد والمالية،

بناء على القانون رقم 16.03 المتعلق بخطة العدالة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.56 الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) ولا سيما المادة 17 منه؛ وعلى المرسوم رقم 2.08.378 الصادر في 28 من شوال 1429 (28 أكتوبر 2008) بتطبيق أحكام القانون رقم 16.03 المتعلق بخطة العدالة المشار إليه أعلاه ولا سيما المادة 24 منه،

قررا ما يلي:

المادة 1

يحدد شكل كناش التصاريح المشار إليه أعلاه كما يلي:

يجب أن يكون طوله تسعة وعشرين (29) سنتيمترا وعرضه واحدا وعشرين (21) سنتيمترا وأن يكون ذا جذور ومقتطعات وأن يبلغ عدد أوراقه مائة (100) تحمل أرقاما متتابعة.

تتضمن كل ورقة على جذر ومقتطعين يحتوي كل منها على البيانات الآتية:

- المحكمة الابتدائية المحدث بدائرتها مكتب العدل المكلف:
- نوع الشهادة موضوع الإجراء:
- رقم مذكرة الحفظ المدرجة بها: العدد المتتابع: صفحة:
- تاريخ التلقي:
- العدل صاحب المذكرة:
- المتعاقدين الذي اختار التكليف بالإجراء: (يشار إلى هويته الكاملة)
-
- العدل الذي قبل القيام بالإجراء:
- نوع الإجراء المطلوب القيام به²:
- الوثائق المدلى بها للعدل للقيام بالإجراء:
- المبلغ المالي المقبول من طرف العدل لأداء واجبات الإجراء المطلوب (بالحروف والأرقام):
- تاريخ حيازته: وسيلة أدائه للعدل:
- مبلغ الأجرة المتفق عليه للقيام بالإجراء المطلوب (بالحروف والأرقام):
- مراجع وصل أداء الأجرة³:
- توقيع طالب الإجراء..... توقيع العدل المكلف بالإجراء بشكله.....
- ب..... في.....

المادة 2

يسلم أحد المقتطعين للمتعاقدين طالب الإجراء ويُدلى بالمقتطع الآخر للإدارة المعنية برفقة الشهادة موضوع الإجراء ويحتفظ بالجذر بالكناش المذكور من طرف العدل.

2 - يتعين إفراد كل إجراء بوصل خاص.

3 - يسلم لطالب الإجراء وصل طبقا للمادة 43 من المرسوم رقم 2.08.378 المشار إليه أعلاه.

المادة 3

لا يشرع في استعمال هذا الكناش إلا بعد التأشير على كل أوراقه من طرف القاضي المكلف بالتوثيق.

المادة 4

تحفظ كنانيش التصاريح بالتكليف بمكتب العدل المعني بالأمر.

المادة 5

يسلم العدل بعد قيامه بالإجراء المطلوب لطالب الإجراء أصول الوصولات المثبتة لذلك ويحتفظ بنسخ منها.

المادة 6

ينشر هذا القرار المشترك بالجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من تاريخ نشره.
وحرر بالرباط في 15 من شوال 1431 (24 سبتمبر 2010).

وزير العدل،

الإمضاء: محمد الطيب الناصري.

وزير الاقتصاد والمالية،

الإمضاء: صلاح الدين المزوار.